

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة والخمسين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف

يوم الثلاثاء، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: خوان أنطونيو مارش (إسبانيا)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٥٥ لمؤتمر نزع السلاح.

أود، بآدئ ذئ بدء، أن أبلغ المؤتمر بأن المؤسسة الأوروبية للثقافة (Pro Europa)، منحت في الأسبوع الماضي الجائزة الأوروبية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٦ إلى صديقنا السفير ولفغانغ بيترتش سفير النمسا، اعترافاً بإنجازاته الرائعة بصفته الممثل الدولي السامي للبوسنة والهرسك في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢، والتزامه بحظر الألغام الأرضية حظراً تاماً، ولا سيما خلال رئاسته لمؤتمر قمة نيروبي من أجل عالم خال من الألغام. وبالنيابة عن مؤتمر نزع السلاح أهني بإخلاص السفير بيترتش على تلقي هذه الجائزة وأتمنى له كل النجاح في جهوده من أجل نزع السلاح.

(تكلم بالإسبانية)

وقبل أن أبدأ الجلسة، أود أيضاً أن أبلغ المؤتمر بأن بعض الوزراء ونواب لرؤساء الجمهوريات وعدد من وزراء الخارجية أعربوا عن الرغبة في المشاركة في المؤتمر خلال أسبوع ١٢ آذار/مارس. وأنا أشير إلى ذلك لأنه، أولاً، يتعين على أولئك الذين يفكرون في إحضار شخصية أقدم إلى المؤتمر، أن يبلغونا بذلك في أبكر وقت ممكن بغية الاستفادة بالوقت على أفضل وجه ممكن، وثانياً، ليكون كل فرد على علم فيما يتصل بجدول مواعيده، بأنه ستعقد جلسات عامة كثيرة خلال أسبوع ١٢ آذار/مارس، ونظراً لمركز الشخصيات البارزة التي ستشارك في تلك الجلسات سيكون أمراً جيداً للغاية لو حضر أكبر عدد منكم قدر المستطاع.

وأود أن أبلغكم بأن لدي قائمة بالمتكلمين التالية أسماؤهم الذين طلبوا الكلمة في جلسة هذا الصباح: سفيرة أستراليا، السفيرة كارولان ميلار، وسوف تتكلم عن اتفاقية حظر الألغام؛ وسفير ألمانيا، السفير برنهارد براساك، الذي سوف يتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بالشفافية في مجال التسليح؛ وسفير تركيا، أحمد أوزومكو، الذي سوف يدي بيان عام؛ وسفير اليابان، سوميو تاروي، الذي سوف يتكلم عن الشفافية في مجال التسليح؛ وممثل الأرجنتين، السيد مارسيلو فالي فونروغ، الذي سيدلي بيان بالنيابة عن اكوادور والبرازيل وبيرو وشيلي وكولومبيا والمكسيك، وسوف يتكلم عن الشفافية في مجال التسليح؛ وممثل كندا، إريك والش، الذي سوف يتكلم عن اتفاقية حظر الألغام؛ وممثل إندونيسيا، السفير وييسونو، الذي سوف يتكلم عن الموضوع نفسه.

وقبل أن أعطي الكلمة لأحد المتكلمين، أود أن ألفت انتباه المؤتمر إلى الطلب الذي تلقته من الأردن الذي يلتمس فيه المشاركة في عمل المؤتمر خلال هذه الدورة، وهو الطلب الوارد في الوثيقة CD/WP.544/Add.4، المعروضة عليكم. وتم إبلاغ منسقي المجموعات والصين بذلك الطلب في المشاورات الرئاسية التي جرت بالأمس. ووفقاً للممارسة المعمول بها، أدعوكم إلى البت في هذا الطلب الذي لم ينظر فيه سابقاً في جلسة غير رسمية. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر أن يشارك الأردن في إجراءاتنا عملاً بقواعدنا الإجرائية؟ حيث إنه لا يوجد اعتراضات، فقد تقرر ذلك.

أدعو ممثل الأردن الموقر ليجلس في المقعد المخصص له في القاعة. سنبدأ الآن مناقشتنا العامة.

(تكلم بالإنكليزية)

أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا، السفيرة كارولان ميلار، وسوف تتكلم عن موضوع اتفاقية حظر الألغام.

السيدة ميلار (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أودّ يا سعادة الرئيس قبل أن أبدأ كلمتي أن أعرب عن تهنّتي إضافة إلى تهنّتكم للسفير بيتريتش على منحه هذه الجائزة الهامة.

ويسرني، بصفتي رئيسة الاجتماع السابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام، أن أنوه بالذكرى السنوية الثامنة لدخول الاتفاقية حيز النفاذ. سنة ٢٠٠٧ سنة هامة لأنها توافقت أيضاً الذكرى السنوية العاشرة على بدء المفاوضات، التي استهلّت في فيينا واختتمت في أوتاوا بتوقيع الاتفاقية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. والنتيجة هي معاهدة تنشد وضع نهاية، إلى الأبد، للمعاناة التي تسببها الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

تمثل معاهدة حظر الألغام تحولاً جوهرياً في نهج المجتمع الدولي إزاء تحديد الأسلحة. لقد عملت الحكومات جنباً إلى جنب مع المجتمع المدني، خارج المنتديات التقليدية، واتفقوا على حظر فئة كاملة من الأسلحة، هي فئة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقرروا أيضاً تلبية احتياجات ضحايا الألغام الأرضية - وهذه المسألة هي الأولى من نوعها في أي معاهدة لتحديد الأسلحة.

ومع انقضاء عقد على إبرام المعاهدة، إلا أنها لم تفقد أي جانب من جوانب جاذبيتها. وبانضمام إندونيسيا مؤخراً إلى المعاهدة، أصبح عدد الدول الملتزمة بها الآن ١٥٣ دولة. لقد حققنا الشيء الكثير. ودمرت الدول الأطراف مجتمعة زهاء ٣٨ مليون من مخزونات الألغام الأرضية. وأزيلت الألغام من قطع أراضٍ كثيرة، لفائدة المجتمعات المحلية. وأحرزنا تقدماً بصدد تلبية الاحتياجات البدنية واحتياجات التأهيل فضلاً عن الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لمن بقوا على قيد الحياة.

وأحرز هذا التقدم بفضل زيادة مستويات تمويل الإجراءات المتعلقة بالألغام: التي وصلت إلى مبلغ ٣٧٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥، وهو ثاني أعلى معدل للتمويل على الإطلاق. بل إن الاتفاقية حققت ما هو أكثر من ذلك لترويج معايير عالمية على نطاق أوسع. لقد أصبح استعمال هذه الأسلحة الآن مسألة بغضبة في نظر المجتمع الدولي، ولا يستخدمها الآن سوى حفنة من الدول التي اختارت ذلك. لقد وسّمت الاتفاقية إنتاج الألغام المضادة للأفراد بوصمة. وأصبحت التجارة الدولية بها الآن جد ضئيلة.

وبعد قولي هذا، لا تزال توجد تحديات كبيرة. بيد أن عقداً من التقدم لا يمكن أن يخفي حقيقة أن الطريق أمامنا ما زال طويلاً لكي نحقق أهدافنا. وما زالت الألغام المضادة للأفراد تشكل خطراً، وتفتك بحياة وسبل معيشة مدنيين أبرياء في أرجاء العالم.

مسألة إزالة الألغام وإعادة المناطق التي كانت مزروعة بالألغام إلى المجتمعات المحلية مسألة جوهريّة من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية - الاقتصادية وتتسم بأهمية حيوية لمصادقية هذه الاتفاقية. ويتمثل التحدي الذي تواجهه دول كثيرة متأثرة بالألغام في استكمال هذا العمل في غضون فترة السنوات العشر التي حددها الاتفاقية، وسوف تحين المواعيد النهائية في عام ٢٠٠٩، لبلدان كثيرة.

وتستغرق جهودنا لتحقيق الانضمام الشامل إلى الاتفاقية بعض الوقت، واختار عدد كبير من الدول، التي ينتج بعضها ألغاماً أرضية، البقاء خارج الاتفاقية. ويجب الترحيب بالدعم الذي تقدمه هذه الدول من حيث المبدأ، وفي بعض الأحيان بالدعم المالي للأهداف الإنسانية الواردة في الاتفاقية، ولكن ذلك لا يمكن أن يحل محل الانضمام التام إليها.

وتولت أستراليا، التي ما فتئت تلتزم منذ فترة طويلة بأهداف الاتفاقية، الرئاسة وهي تعي هذه التحديات وما تنطوي عليه. وبما أن المواعيد النهائية المحددة لإزالة الألغام أخذت تلوح في الأفق، اخترنا هذه المسألة موضوعاً رئيسياً للاجتماع السابع للدول الأطراف. وفي ذلك الاجتماع، أكدت الدول الأطراف من جديد تعهدها بتنفيذ الالتزام بتدمير جميع الألغام المعروفة ووافقت على إصدار إعلان مشترك بشأن استكمال ذلك التدمير. وطورنا أيضاً آلية لمساعدة الدول التي قد تحتاج إلى تقديم طلبات تلتزم فيها تمديد المواعيد النهائية المحددة لإزالة الألغام وبذلك تتمكن من تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية. وعملنا بصورة جادة أيضاً في فترة رئاستنا لمدة سنة على تعزيز الانضمام الشامل إلى الاتفاقية من خلال خطة عمل لإضفاء طابع العالمية.

وبموجب هذه الاتفاقية، قامت أستراليا، التي كانت تعمل آنذ بصفتها ممثلاً خاصاً معنياً بالإجراءات المتعلقة بالألغام، بزيارة إلى بولندا، إحدى الدولتين الموقعيتين اللتين لم تنضما إلى الاتفاقية حتى الآن. وأعدنا خططا لزيارة الدولة الأخرى الموقعة وهي جزر مارشال، في غضون وقت قصير. وسوف تشترك أستراليا في رئاسة حلقة العمل للدول الصغيرة الجزرية في منطقة المحيط الهادئ التي من المقرر أن تعقد في فانواتو في شهر أيار/مايو من هذه السنة.

وزادت أستراليا، بوصفها دولة مانحة للإجراءات المتعلقة بالألغام، مساعداتها إلى الدول المتأثرة بالألغام. وفي عام ٢٠٠٥، أعلنت أستراليا عن تعهد جديد متعدد السنوات بمبلغ ٧٥ مليون دولار خلال خمس سنوات. وكان ذلك التعهد علاوة على المبلغ الذي يزيد عن مائة مليون دولار الذي قدمته أستراليا للإجراءات المتعلقة بالألغام في العقد الماضي. ومع أن تركيز جهدها ينصب على الدول المتأثرة بالألغام في منطقتنا، ساهمت أستراليا في الجهود المبذولة في أماكن أخرى، بما في ذلك مساهمتها مؤخراً بمبلغ ١,٥ مليون دولار للعمليات التي تضطلع بها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في لبنان. وبهذه الطريقة، تهدف أستراليا إلى المساعدة في تخليص هذه الدول من كارثة الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر من هذه السنة سوف نسلم مقاليد الرئاسة إلى الأردن، ونتطلع قدماً إلى حد كبير إلى العمل مع الأردن لمواصلة هذا العمل الهام.

ونحقق، في بعض المناطق، تقدماً سريعاً؛ ولكن الأثر في مناطق أخرى أكثر تواضعاً. ولكننا نحقق تقدماً. وهذه النتائج خطوة على الطريق الطويل نحو إيجاد عالم خالٍ من المعاناة التي تسببها الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفيرة ميلار على بياها الزاخر جداً، وأعطي الكلمة الآن للسفير برنارد براساك سفير ألمانيا الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي عن موضوع الشفافية في مجال التسليح.

السيد براساك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

بادئ ذي بدء أسمح لي يا سعادة الرئيس أن أهنيئ السفير جون دانكان سفير المملكة المتحدة على توليه منصبه بصفته منسقاً للبند السابع من جدول أعمالنا. ويؤكد لكم الاتحاد الأوروبي، ولجميع المنسقين، دعمنا التام لجهودكم الرامية إلى إرشاد عملنا وإدارته.

لقد تناولنا مسألة الصراحة والشفافية في مجال المسائل النووية في إطار البند ١ من جدول الأعمال. ولذلك، ينصب تركيز هذا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي على الشفافية في مجالات تسليح أخرى. ولا يزال من الضروري تحقيق الانضمام الشامل إلى جميع المعاهدات القائمة حالياً بشأن أسلحة الدمار الشامل والتنفيذ التام لأحكامها، بما في ذلك تدابير الشفافية ذات الصلة، ولا سيما، على سبيل المثال، تبادل المعلومات سنوياً وفقاً لقرارات مؤتمرات استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

وبصورة أعم، يؤكد الاتحاد الأوروبي فضلاً عن ذلك أن من شأن زيادة الصراحة والشفافية في ميدان التسليح أن تؤدي إلى تعزيز الثقة، وتخفيف حدة التوترات، وتعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي وتساهم في تعزيز المسؤولية في مجال نقل الأسلحة. وينبغي أن تصمم تدابير الشفافية بحيث تُتخذ من تفاقم حالات الصراع والأمل معقود على أن تؤدي إلى منع تلك الحالات. وينبغي أن تكون تدابير الشفافية قابلة للتطبيق وواقعية قدر المستطاع. ومع ذلك، فالشفافية ليست نهاية في حد ذاتها وينبغي أن تحترم مبدأ توفير الأمن غير المنقوص لجميع الدول.

المشاركة العالمية ضرورية: ومن الأهمية بمكان أن تشعر جميع الدول في جميع المناطق بأن مشاركتها في تدابير الشفافية تحقق مصالحها في مجال الأمن.

ويمكن أن تؤدي الشفافية في مجال التسليح دوراً هاماً، ولا سيما، عندما يتعلق الأمر بالترتيبات الإقليمية. وينبغي أن تُعد الدول في المناطق ذات الصلة صياغة التدابير الخاصة بتلك المناطق وفقاً للأوضاع الإقليمية الخاصة بها وأن تعتمد عليها. وثمة مثال على التدابير التي طورت إقليمياً، سجل المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في أوروبا الذي يتكلم عن نفسه. وشهدت وثيقة ستكهولم لعام ١٩٨٦ بشأن تدابير بناء الأمن والثقة توسعاً تدريجياً عبر السنين. وتتضمن وثيقة فيينا الحالية التي صدرت في عام ١٩٩٩ مجموعة كبيرة من تدابير الشفافية وبناء الثقة. وبالمثل، أدت معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، إلى زيادة كبيرة في الصراحة، حسبما سيؤدي دخول عاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا لعام ١٩٩٩ بعد تكييفها حيز التنفيذ. وتساهم أيضاً معاهدة الأجواء المفتوحة في جهود "شبكة تدابير تحديد الأسلحة ونزع السلاح" الإقليمية الفعالة، وهي الجهود التي تحقق المزيد من الشفافية وبناء الثقة.

ويمثل إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية على الصعيد العالمي خطوة هامة ودائمة إلى الأمام نحو تعزيز الشفافية في مجال المسائل العسكرية. ولقد أثبت سجل الأمم المتحدة بعد انقضاء خمسة عشر عاماً على إنشائه أنه آلية دولية فعالة للشفافية وبناء الثقة، تخضع للاستعراض والتطوير بصورة مستمرة.

وثمة تدبير هام آخر في هذا المجال وهو الآلية المعنية بـ "المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك الشفافية في مجال النفقات العسكرية". ولقد اعتمد القرار ٤٤/٦٠ الأخير ذي الصلة، أيضاً بتوافق الآراء في الجمعية العامة الستين للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥. وما تزال أنشطة الاتصال والتوعية الرامية إلى إحراز تقدم بشأن المشاركة العالمية وأعمال أخرى تتصل بدعم إدارة شؤون نزع السلاح بشأن هذه المسألة، بما في ذلك أداة الأمم المتحدة المعيارية التي تتضمن تعليمات عامة ومحددة من أجل إعداد وتقديم التقارير عن النفقات العسكرية في الشكل الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتعد الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية، ولا سيما في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، عنصراً هاماً في مكافحة انتشار هذه الأسلحة بلا ضوابط وفي تهينة بيئة من الثقة والأمن. وتحقيقاً لهذه الغاية، يرحب الاتحاد الأوروبي بتوصيات فريق الخبراء الحكوميين الذي أعد الاستعراض الخامس لـ "مواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وزيادة تطويره". ولقد مهدت إنجازات الفريق الطريق لتطوير الهدف الشامل لسجل الأمم المتحدة وتقديمه، أي، الشفافية الفعالة في مجال التسليح. وأدرجت توصيات الفريق في القرار ٧٧/٦١، المتعلق بالشفافية في مجال التسليح، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وتقع المسؤولية علينا جميعاً عن تنفيذ هذا التقدم ومواصلة العمل من أجل زيادة تطوير سجل الأمم المتحدة. ونطالب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تسهم بعد في سجل الأمم المتحدة على أن تبادر إلى ذلك. ويؤكد الاتحاد الأوروبي، بصفة خاصة، على الأهمية الحيوية لتضمين معلومات عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في تقارير الدول الأعضاء السنوية التي تقدم إلى السجل، باستخدام الشكل المعياري الجديد المعتمد بشأن الاشارات المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

واستعمال نظم الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد من قبل الإرهابيين وأطراف أخرى فاعلة غير تابعة للدولة كأداة لتهديد الطيران المدني، وأيضاً لتهديد الطيران الذي تتطلبه عمليات حفظ السلام، جدير باهتمام عالمي النطاق واتخاذ إجراء مستدام وشامل. نظم الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد هي شديدة الفتك ومن السهل إخفاؤها ورخيصة. وفي هذا الصدد، يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييداً قوياً بذل جهود أكبر في شتى المحافل المتعددة الأطراف، مع التركيز على نحو خاص على ضوابط التصدير بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومبادرة مجموعة الثماني، بشأن الحد من أخطار نظم الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد وبشأن اتفاق واسينار.

ما انفكت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعمل مع دول أخرى في ميدان تدمير نظم الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد وتكديسها وإدارة أمنها، وستواصل العمل بمزيد من النشاط لمساعدة الدول التي ليس في وسعها تأمين مخزونها وتدمير ما هو فائض منها على القيام بذلك. ويشجع الاتحاد الأوروبي الدول الأخرى، على المشاركة النشطة بمقدار ما أوتيت من القدرة، في إدارة المخزونات من هذه الأسلحة والأمن وأنشطة التدمير، للمساعدة في تأمين التيقظ على مزيد من الاستعمال غير المشروع.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي على النحو الأوفى تكثيف الجهود الرامية إلى منع نقل نظم الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد بصورة غير مشروعة ومنع فرص الحصول عليها واستعمالها بدون إذن، بما في ذلك التنفيذ الصارم لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي اعتمدت بالإجماع. وينبغي ترجمة الاهتمام الدولي المتزايد بشأن انتشار نظم الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد إلى دعم ملموس للجهود المبذولة على الصعيد الدولية والإقليمية والوطنية لمكافحة ومنع نقل نظم الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد بصورة غير مشروعة والحصول عليها واستعمالها بدون إذن.

لقد ذوت المواجهة القديمة بين الشرق والغرب وتراجعت أخطار التهديد بحرب نووية عالمية. وفي الوقت الحاضر، الوضع العالمي في حالة تدفق بقدر كبير من عدم اليقين الأمر الذي من شأنه أن يجعل مسألة تقييم الدول لاحتياجاتها المشروعة في مجال الأمن وتوفير ما يلزم لتلك الاحتياجات أمراً صعباً. وثمة عامل استقرار رئيسي في هذا العالم المنعدم اليقين يتمثل في الشفافية في المسائل المتصلة بالأمن العسكري. الشفافية مفهوم رئيسي لتنفيذ خطة تحديد الأسلحة ونزع السلاح - ويمكن وصفها على أنها كلمة السر الجديدة لتعزيز الثقة والأمن للجميع. والاتحاد الأوروبي على استعداد للاستماع لأية اقتراحات أخرى في إطار هذا البند من جدول الأعمال بأذان صاغية وعقل متفتح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكرك كثيراً، يا سعادة السفير براساك، على بيانك. وأعطي الكلمة الآن لسفير تركيا، السيد أحمد أوزومكو.

السيد أوزومكو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): يا سعادة الرئيس، لقد طلب وفدي الكلمة ليسجل آرائه بشأن عدة مسائل نوقشت خلال الجلسات العامة غير الرسمية منذ الدورة الرسمية الأخيرة. ونود أيضاً أن نبرز آراءنا بشأن قضايا تدرج في مناقشات هذا الأسبوع غير الرسمية.

وقبل أن أفعل ذلك، دعني أعبر عن الشكر لك على الحفلة الموسيقية الاستثنائية التي أقيمت بمناسبة تولي إسبانيا الرئاسة.

أعربنا في المناقشات غير الرسمية في إطار البند ٦ من جدول الأعمال التي نسقها السفير وبيسونو، سفير إندونيسيا، عن دعمنا لاتفاقية حظر الألغام، التي يصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة على إبرامها.

وتشكل هذه الاتفاقية علامة فارقة حقيقية. إنها نتاج الإخلاص الشديد والعمل الجاد من جانب البلدان ذات الفكر المتقارب، التي توصلت بعد جهد في عام ١٩٩٧، بدعم من منظمات غير حكومية، إلى صياغة معاهدة ترمي إلى تخليص العالم من ويلات الألغام الأرضية. ولا تزال التحديات المتعددة الأوجه التي واجهتها عملية أوتواوا باقية في أذهاننا حتى الآن. وبالرغم من ذلك، يسعدنا اليوم أن نرى الإنجازات التي تحققت حتى الآن. وبقينا، ما زال يتعين عمل الشيء الكثير في مجالات عديدة مشمولة بالاتفاقية. بيد أن من دواعي التشجيع الإصرار الذي تبديه الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها. ولن تدخر تركيا، من جانبها، جهداً لتنفيذ التزاماتها وتعهداتها.

ولكي تحقق الاتفاقية هدفها المتمثل في تحرير العالم من الألغام، يتسم صبغها بالطابع العالمي بأهمية كبيرة وحسبما أشار الأمين العام السابق للأمم المتحدة في رسالته إلى الاجتماع السابع للدول الأطراف، فإن إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية من شأنه أن يسفر عن الحد من معاناة الناس ويضيف زخماً جديداً لتنفيذها.

ونعرب عن سرورنا لمشاهدة استمرار الاتجاه الإيجابي المتطور بصورة مطردة نحو العالمية، ولقد أصبحت إندونيسيا مؤخراً الدولة الـ ١٥٣ التي قبلت بصورة رسمية الالتزام بالاتفاقية. ونهنئ إندونيسيا بحرارة ونغتنم هذه الفرصة لنناشد الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية أن تنضم إلى أسرة دولنا.

البند ٧ من جدول الأعمال الذي نسقه السفير دنكان سفير المملكة المتحدة يتيح لنا الفرصة للنظر في بعض القضايا التي نرى أنها هامة.

وفي بياننا العام الذي أدلينا به في مؤتمر نزع السلاح في ٣٠ كانون الثاني/يناير أكدنا على أن تراكم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل مفرط وبلا ضوابط يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن، كما يشكل تهديداً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان كثيرة. وأشرنا إلى العلاقة الوثيقة بين الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة والإرهاب. دعني يا سعادة الرئيس أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد على ضرورة أن تعزز الأمم المتحدة ومبادرات أخرى التعاون الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة والقضاء عليه.

لقد أدى الإخفاق في تحقيق نتيجة ملموسة في مؤتمر الاستعراض الذي عُقد في السنة الماضية إلى خيبة أمل. وبالرغم من ذلك، ما تزال تركيا ملتزمة بالتنفيذ الفعال وزيادة تعزيز برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه.

وفي هذا السياق دعني أؤكد أيضاً دعم تركيا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في السنة الماضية المعنون "نحو عقد معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة: وضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها" (٨٩/٦١)، وكانت المملكة المتحدة القوة الرائدة في تقديم هذا القرار وشاركت تركيا أيضاً في تقديمه. ونعتقد أن من شأن معاهدة كهذه، بغض النظر عن إدراجها في أي بند من بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، أن تحقق الشيء الكثير لكبح الأسلحة المنتجة بصورة مشروعة كي لا تقع في أيدي الإرهابيين.

وثمة مسألة أخرى من مسائل نزع السلاح نعتقد بأنها جديرة بالمزيد من الاهتمام في إطار البند ٧ من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وهي مسألة نقل نظم الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد بصورة غير مشروعة والحصول عليها واستعمالها بدون إذن.

ويوجد في العالم اليوم ما يقدر بـ ١٠ ملايين من نظم الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد. ومع أن هذه الأسلحة مشروعة للدفاع عن النفس، يعتقد بأن الآلاف منها متوفرة في السوق السوداء، ولذلك، فهي متاحة للإرهابيين. نظم الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد مرغوبة للإرهابيين لأنها سهلة الاستعمال وخفيفة الحمل ويمكن إخفاؤها.

إن انتشار نظم الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد واستعمالها بدون إذن يشكل خطراً قائماً بالفعل وحاداً يهدد الطيران المدني وعمليات مكافحة الإرهابيين. ويمكن بتوفر هذه الأسلحة في أيدي الإرهابيين أن تسبب خسائر كثيرة بين المدنيين. وبما أن عملية تنفيذ تدابير مضادة فعالة تستغرق وقتاً طويلاً ومكلفة، من المحتمل أن تصبح هذه الطائرات معرضة لهجمات بنظم الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد في المستقبل المنظور.

ويدرك المجتمع الدولي بالفعل الأخطار الناجمة عن الانتشار غير المأذون به واستعمال نظم الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد. القراران المتتاليان اللذان اتخذتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة وشارك في تقديمهما تركيا وأستراليا والأرجنتين وكينيا وتايلند، ومبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتصلة بمراقبة الصادرات من نظم الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد، واتفاق واسينار، "عناصر لضوابط تصدير نظم الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد"، أمثلة على هذا الإدراك.

وما تبقى الآن هو أن يعمل المجتمع الدولي على نحو حاسم لتحسين أمن المخزونات، وأمن المطارات، وحماية الطائرات، وجمع وتدمير القديم والفائض من نظم الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد وتعزيز ضوابط التصدير في البلدان التي تستورد والبلدان التي تصنع هذه الأسلحة.

وفي هذا الصدد تدعم تركيا جهود المجتمع الدولي، ولا سيما الجهود المبذولة في الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا واتفاق واسينار الرامية إلى وضع ضوابط تصدير أكثر صرامة وإلى تبادل المعلومات لمكافحة انتشار نظم الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد. وتتضمن القوائم التي أعدها الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، واتفاق واسينار إرشادات قيمة ومطلوبة فيما يتصل بمسألة تراخيص تصدير واستيراد نظم الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد.

وتؤكد تركيا أن رصد ومراقبة أنشطة منتجي نظم الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد ومصدريها وسماسرتها وناقليها ومستورديها ومستخدميها النهائيين مسألة ضرورية من أجل القضاء على الاتجار غير المشروع بها. ومن ثم تدعو الحاجة إلى اتباع نهج شامل يتضمن ليس فحسب ضوابط التصدير بل أيضاً ضوابط الاستيراد والنقل العابر.

وتعتقد تركيا، بوصفها مشاركا رئيسيا في تقديم قرار الجمعية العامة عن منع الاتجار غير المشروع بنظم الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد والحصول عليها واستعمالها بدون إذن، أن مناقشة هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح مفيدة ومثمرة بالفعل.

وفي الوقت نفسه، نتشاطر تفهم أن نظم الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد أو أي مسألة أخرى مما يسمى "مسألة جديدة" تتوافق مع ولاية نزع السلاح وتحديد الأسلحة التي خول بها مؤتمر نزع السلاح لا ينبغي أن تحل محل المسائل الرئيسية المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وبعد أن ذكرت نظم تحديد الأسلحة ومراقبة التصدير، دعنيؤكد في هذا الصدد أن تركيا تؤيد جميع الجهود المبذولة في ميدان استدامة الأمن الدولي من خلال تحديد الأسلحة وعدم انتشارها ونزع السلاح. وبسبب وجود تركيا بالقرب من المناطق التي تكثر فيها أخطار الانتشار، تتخذ تركيا موقفاً ثابتاً ضد هذا التهديد.

المفهوم الرئيسي لسياسات تركيا فيما يتصل بالأسلحة وتصديرها هو عدم التسامح بشأن الانتشار. وفي هذا الصدد، أصبحت تركيا طرفاً في جميع الصكوك والنظم في ميدان عدم الانتشار. وفي هذا السياق، أصبحت تركيا طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٧٩، وأصبحت تركيا طرفاً أيضاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية منذ عام ١٩٩٧، وفي اتفاقية الأسلحة البيولوجية منذ عام ١٩٧٤ وفي معاهدة الحظر الشاملة للتجارب النووية منذ عام ٢٠٠٠. وفي عام ١٩٩٦، أصبحت تركيا عضواً مؤسساً في اتفاق واسينار، الذي ذكرته سابقاً، بشأن مراقبة تصدير الأسلحة التقليدية والبضائع والتكنولوجيات ذات الاستعمال المزدوج. وانضمت تركيا إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف في عام ١٩٩٧، وإلى لجنة زانغر في عام ١٩٩٩، وأيضاً إلى مجموعة موردي المواد النووية وفريق أستراليا في عام ٢٠٠٠. وكما ذكر في بيانات سابقة، تؤيد تركيا أيضاً تأييداً تاماً قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ ومبادرة أمن الانتشار.

ونعتقد بأن هذه الصكوك وأنظمة المراقبة، من شأنها، إذا نفذت بفعالية أن تحقق الشيء الكثير لمنع وصول هذه الأسلحة إلى أيدي الإرهابيين.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أتطرق إلى الجولة الثانية من المرحلة الأولى من المناقشات غير الرسمية. وبما أننا على وشك أن نستهل الجولة الثانية، نود أن نؤكد على أهمية بناء الثقة من خلال تبادل المعلومات والشفافية لكي نحقق هدف نزع الأسلحة النووية، فضلاً عن الأهمية الخاصة التي نعلقها على التفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير أوزومكو على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس بشأن الحفل الموسيقي الذي أقيم بالأمس. وأعطي الكلمة الآن للسفير سونيو تاروي سفير اليابان.

السيد تاروي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سعادة الرئيس، بما أن وفدي يتكلم لأول مرة تحت رئاستكم، دعني بادئ ذي بدء أهنتكم، يا سعادة السفير مارش، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأؤكد لكم تعاوننا التام.

تعزيز مستوى الصراحة والشفافية في مجال التسلح يسهم إلى حد كبير في بناء الثقة على نحو أكثر قوة فيما بين الدول، ويمكن أن يؤدي إلى منع تراكم الأسلحة بصورة مفرطة وسباقات التسلح. ومن هذا المنظور، تعلق اليابان أهمية خاصة على الشفافية في مجال التسلح بوصفها تدبيراً لتعزيز السلام والأمن الدوليين.

وبالفعل، واستناداً إلى هذا الاعتقاد، قدمت اليابان، بالتعاون مع ما كان يسمى آنذاك بالجماعة الأوروبية، إلى الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة (في عام ١٩٩١) القرار المعنون "الشفافية في مجال التسلح" الذي أنشئ بموجبه سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ومنذ ذلك الحين، ومع زيادة عدد البلدان المشاركة في السجل، شهد السجل تحسناً مطرداً من خلال المناقشات المفيدة في الاجتماعات التي يعقدها فريق الخبراء الحكوميين مرة كل ثلاث سنوات. وتوضح الزيادة في عدد معاملات الأسلحة المقيمة في السجل التسليم بأهميته وفعاليته على نطاق واسع. وتعرب اليابان، بوصفها إحدى الدول التي أنشأت هذا النظام عن سرورها، لأنه أصبح نظاماً متبعاً على نحو جيد بوصفه أحد الصكوك الدولية لضمان الشفافية في المسائل العسكرية. وإضافة إلى ذلك، وفي الجمعية العامة في السنة الماضية، أقر مشروع القرار (٧٧/٦١) الذي اعتمد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، بما في ذلك التوصيات المتضمنة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين الذي اعتمد بالإجماع، واعتمد مشروع ذلك القرار بتأييد واسع النطاق من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولا بد أن نواصل الكفاح من أجل أن يصطبغ سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية بصبغة عالمية وستبدل اليابان قصارى جهدها لتحقيق هذه الغاية.

وفي المناقشات المركزة التي جرت في السنة الماضية بشأن موضوع الشفافية في مجال التسلح، أشار وفدي إلى العلاقة الهامة والكبيرة بين سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والجهود المبذولة لوضع معاهدة لتجارة الأسلحة في إطار الأمم المتحدة. إن من شأن ضمان نقل الأسلحة بطريقة مسؤولة وفقاً لمعاهدة لتجارة الأسلحة وتسجيل هذه المعاملات على النحو الواجب في سجل الأمم المتحدة للأسلحة أن يؤدي إلى زيادة تحسين إمكانية الاعتماد على السجل نفسه. وفي هذا الضوء، ترتبط المعاهدة لتجارة الأسلحة ارتباطاً وثيقاً بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية بوصفهما تدبيرين لتعزيز بناء الثقة على الصعيد الدولي. واستناداً إلى الغالبية الساحقة من البلدان التي اعتمدت مشروع القرار بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في السنة الماضية، بعثت الأمانة العامة للأمم المتحدة بالفعل برسالة للأمين العام يلتمس فيها آراء كل دولة بشأن هذه المسألة. ومن أجل تسهيل تقدم مساعيها، تشجع اليابان بقوة كل بلد على أن يقدم موقفه وآرائه إلى الأمم المتحدة بشأن المعاهدة لتجارة الأسلحة. وفي هذا الصدد، نود أن يشير كل بلد، بصدد صياغة تقريره إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، كوسيلة إرشادية مفيدة ممكنة، إلى الرسالة التي بعث بها مقدمو القرار مؤخراً.

وفي المداولات التي أجريت في السنة الماضية، لفت وفدي أيضاً انتباه المؤتمر إلى ضرورة النظر في وضع تدابير ملموسة في ميدان الشفافية في مجال التسلح في هذا المحفل. ويعتقد وفدي بأن المناقشات بشأن وضع تدابير لتعزيز الشفافية في مجال التسلح تهيئ بيئة مفضية لتعزيز نزع السلاح هي بوضوح إحدى المسؤوليات الهامة لمؤتمر نزع السلاح. ويمثل استكمال الجهود المبذولة في منتديات أخرى وزيادة تحسين الشفافية على الصعيد العالمي في مجال التسلح إحدى المهام الضرورية التي نضطلع بها. وتأمل اليابان في رؤية أي اقتراح يسهم في تحقيق هذا الهدف وهي على استعداد للنظر فيه.

وأخيراً، اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالقول إن وفدي يعتقد أنه يتعين علينا أن نبدأ في النظر بصورة جادة في مقترحاتنا السابقة، أولاً لاستهلال المناقشات بشأن تحديد المسائل التي تتطلب المزيد من الإجراءات في ميدان الشفافية في مجال التسلح - التي نقوم بها الآن بالفعل بصورة جادة للغاية في إطار هذا البند من جدول الأعمال، حسبما أفهم - وثانياً، تطوير آلية للتغذية المرتدة بشأن الإنجازات والأنشطة في ميدان الشفافية في مجال التسلح فيما بين مؤتمر نزع السلاح ومنتديات أخرى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكركم جزيل الشكر يا سعادة السفير تاروي، على بيانك. أعطي الكلمة الآن لوفد الأرجنتين، السيد مارسيلو فال فونروغ، الذي سوف يتكلم بالنيابة عن إكوادور والبرازيل وبيرو وشيلي وكولومبيا والمكسيك، الأعضاء في المؤتمر، بشأن مسألة الشفافية في مجال التسلح.

السيد فال فونروغ (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه هي المرة الأولى، يا سعادة الرئيس، التي أتشرف بالتكلم فيها منذ أن توليت أنت رئاسة مؤتمر نزع السلاح، اسمح لي في بداية بياني، بالنيابة عن وفود إكوادور والبرازيل وبيرو وشيلي وكولومبيا والمكسيك أن أعرب عن سرورنا لرؤيتك رئيساً لأعمالنا.

تود هذه الوفود، الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن أدلي ببيان بشأن البند ٧ من جدول الأعمال الذي اعتمد في بداية هذه السنة المتعلق بالشفافية في مجال التسلح.

وحتى نهاية الحرب الباردة، حجب القلق بشأن احتمال مواجهة نووية كانت ستؤثر على وجود الجنس البشري ذاته القلق بشأن انتشار الأسلحة التقليدية ومخزونها المفرطة. وبفضل الحد من الأخطار النووية تمكن المجتمع الدولي من تحويل اهتمامه نحو الأسلحة التقليدية التي تسبب، بآثارها المميتة ونتائجها التي تؤدي إلى عدم الاستقرار، انزعاجاً لا يقل أهمية.

لقد تسببت الأرصاد الهائلة من الأسلحة التقليدية في شتى أجزاء العالم في تحويل الموارد من قطاعات هامة من قبيل الصحة والتعليم والتنمية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهود لتحسين الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية في البلدان، وأن يراعي على الدوام الاحتياجات المشروعة في مجالي الدفاع والأمن. وبالمثل، غالباً ما يرتبط نقل الأسلحة التقليدية بصورة غير مشروعة بأنشطة زعزعة الاستقرار، ويسبب مشاكل يطول أمدها لم تتمكن نهاية الحرب الباردة من التغلب عليها.

وفي وقت مبكر من تسعينات القرن الماضي، نشأت أداة هامة قصد بها تعزيز الشفافية فيما بين الدول هي: سجل الأسلحة التقليدية (١٩٩٢). وتوصي هذه الآلية، حسبما نعلم، بأن تقدم الدول معلومات تتعلق بمقتنياتها من تلك الأسلحة على أساس قائمة تتألف من سبع فئات من الأسلحة التقليدية: دبابت القتال، ومركبات القتال المصفحة، ومنظومات المدفعية ذات العيار الكبير، والطائرات المقاتلة، والطائرات العمودية الهجومية، والسفن الحربية، والقاذفات والقاذفات.

وبمناسبة انعقاد الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في سانتياغو في عام ١٩٩١، وهي المنطقة التي شاركت أيضاً في تلك التطورات، بدأت عملية التفكير بشأن الأمن في نصف الكرة الغربي. واستمرت هذه المبادرة بعقد اجتماع الخبراء المعنيين بتدابير بناء الثقة وبناء الأمن في بوينس آيرس في عام ١٩٩٤ والمؤتمرين الإقليميين في سانتياغو في عام

١٩٩٥ وسان سلفادور في عام ١٩٩٨، حيث تم تعزيز الشفافية في مجال مشتريات الأسلحة بوصفها تديراً لبناء الثقة يتسم بأهمية كبيرة في العلاقات فيما بين البلدان الأمريكية.

وفي عام ١٩٩٧ أوصت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية باعتماد إطار عمل قانوني يتعلق بتقديم إشعار مسبق لشراء أسلحة هامة متضمنة في سجل الأمم المتحدة. ويرمي الهدف إلى ضمان وضع قيود فعالة على الأسلحة التقليدية مما يجعل بالمستطاع تخصيص المزيد من الموارد من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء، امتثالاً للمادة ٢ من ميثاق منظمة الدول الأمريكية.

وبهذه الطريقة، وفي إطار عمل منظمة الدول الأمريكية، اعتُمدت في عام ١٩٩٩ اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في مشتريات الأسلحة التقليدية. ويرمي غرض الاتفاقية إلى المساهمة في الصراحة والشفافية على الصعيد الإقليمي فيما يتصل بمشتريات الأسلحة التقليدية وذلك من خلال تبادل المعلومات المتعلقة بالمشتريات من تلك الأسلحة لأغراض تعزيز الثقة فيما بين الدول الأمريكية.

وهذا الصك يمثل خطوة هامة للغاية نحو هذا الموضوع، ولا سيما أنه ينقل توصية سياسة الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء لتقدم معلومات عن مشترياتها إلى سجل الأسلحة التقليدية في شكل التزام قانوني ملزم على الصعيد الإقليمي. وخلال الاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي عُقد في نهاية السنة الماضية، سنة ٢٠٠٦، أبرزت قيمة هذا الصك بوصفه أداة للشفافية تؤدي إلى بناء الثقة فيما بين البلدان الواقعة في الجزء الغربي من الكرة الأرضية، وتعزيز السلام والأمن ونظم الحكم الديمقراطية. وحلفت العملية المذكورة آنفاً، التي تضمنت اعتماد عدد كبير من التدابير والإجراءات التي من غير الملائم ذكرها هنا، أثراً إيجابياً إلى حد كبير على الصعيدين الإقليمي والدولي، يتجاوز مجال الأمن والدفاع ليشمل مجالات العلاقات فيما بين بلداننا والعلاقات مع العالم الخارجي.

ونحن مقتنعون أن بالمستطاع الحصول على المزيد من الشفافية ليس فحسب فيما يتصل بمشتريات الأسلحة التقليدية بل أيضاً بصياغة اتفاقات مشتركة تضمن أن تتم المشتريات وفقاً للقانون الدولي مع التسليم باحتياجات الدول إلى الأمن القومي والدفاع عن النفس وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نعتبر أن من المفيد دعوة الوفود في هذا المؤتمر لإبداء تعليقات بشأن الآليات الثنائية والإقليمية القائمة أو تصفها.

وأخيراً، نحن نعتبر مؤتمر نزع السلاح بوصفه منتدى مختصاً بتطوير تدابير عملية تشمل النظر في الجوانب ذات الصلة بـ "تراكم الأسلحة المفرط والمزعزع للاستقرار"، ونقل التكنولوجيات الرفيعة مع التطبيقات العسكرية، وتحديد المجالات الممكنة لتحقيق الاتساق بين آليات الرصد وتدابير بناء الثقة في مجال التسلح.

ولا يسعني أن أستكمل هذا البيان دون أن أوضح أننا نضم أيضاً صوتنا للثناء بمناسبة الذكرى السنوية الثامنة لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، ونعرب عن سرورنا لأن بمنطقتنا أعلى مستوى من العالمية والامتثال لأحكامها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد الأرجنتين شكراً جزيلاً على بيانه الذي أدلى به بالنيابة عن إكوادور والبرازيل وبيرو وشيلي وكولومبيا والمكسيك الأعضاء في المؤتمر.

(تكلم بالإنكليزية)

أعطي الكلمة الآن لممثل كندا، السيد إيرك والش، الذي سيدلي ببيان عن اتفاقية حظر الألغام.

السيد والش (كندا) (تكلم بالإنكليزية): سعادة الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفدي تحت الرئاسة الإسبانية لمؤتمر نزع السلاح، اسمح لي أن أهنئكم على توليكم الرئاسة وأؤكد لكم دعم وفدي التام. وأود أيضاً أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى لأهنئ السفير بتريتش على حصوله عن جدارة على جائزة السلام.

تصادف غرة شهر آذار/مارس الذكرى السنوية الثامنة على دخول اتفاقية أوتوا لحظر استعمال وتكديس وإنتاج الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام حيز النفاذ. وسوف يحتفل بهذه الذكرى السنوية في سائر أنحاء كندا خلال أسبوع التوعية بالألغام الأرضية الذي ينظمه المجتمع المدني وتشمل الاحتفالات عدداً من الأحداث التي تقام في أرجاء البلد، إعراباً عن التقدير لأشخاص عاديين خلفوا أثراً غير عادية نحو تحقيق هدف عالم خالٍ من الألغام.

بدأت عملية أوتوا منذ عشر سنوات مضت - وجرى التفاوض بشأن الاتفاقية العالمية لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد وعملية التوقيع عليها في أقل من ١٤ شهراً. ويوجد الآن ١٥٣ بلداً - أي أكثر من نسبة ٨٠ في المائة من بلدان العالم - أطرافاً في الاتفاقية. وتطبق دول عديدة من غير الدول الأطراف في الاتفاقية قواعدها بفعالية، مما جعلها حتى في هذه المرحلة المبكرة، واحدة من أكثر معاهدات نزع السلاح نجاحاً في التاريخ.

اتفاقية أوتوا إنجاز ملحوظ في سجلات تاريخ التعاون الدولي في مجالات نزع السلاح والشؤون الإنسانية والتنمية. وأدت إلى إنقاذ حياة الآلاف من الأشخاص، وأطرافهم وسبل معيشتهم، وأثبتت بوضوح العلاقة المتبادلة بين اهتمامات السلام/الأمن، والاهتمامات الإنسانية والاهتمامات المتصلة بالتنمية. وأظهرت أيضاً أن من شأن اتباع نهج متكامل وشامل إزاء مشكلة معقدة تؤثر في أجزاء كثيرة من العالم أن يحقق نتائج هامة وملموسة.

وفي وقت يشهد فيه إطار العمل العالمي المتعدد الأطراف ضغطاً كبيراً، تقدم الاتفاقية أيضاً مثلاً ملموساً على تعددية أطراف فعالة تضم معظم دول العالم، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات دولية والمجتمع المدني.

اليوم فرصة متاحة لنا لكي نحتفل بإنجازاتنا الجماعية المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام. ولكن الأكثر أهمية، أن يكون اليوم أيضاً فرصة للتأكيد من جديد على التزامنا بمواصلة المضي قدماً لتحقيق عالم خالٍ تماماً من الألغام المضادة للأفراد، ومواصلة بذل جهودنا لمساعدة الشعوب والمجتمعات المحلية التي كانت، ولا تزال، ضحية لهذا السلاح غير المميز.

وتتطلع كندا قدماً إلى مواصلة العمل بشراكة وثيقة مع قادة آخرين في الأوساط المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، للنشاط في تعزيز وتنفيذ الاتفاقية وتحقيق هدفنا المتمثل في عالم خالٍ من كارثة الألغام الأرضية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أتقدم ببالغ الشكر لممثل كندا الموقر على بيانه وأعطي الكلمة الآن للسفير ويوسونو، سفير إندونيسيا، الذي سيدلي ببيان عن اتفاقية حظر الألغام.

السيد ويوسونو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): سعادة الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفدي تحت رئاستكم، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك على توليكم هذا المنصب الرفيع وأن أعبر أيضاً عن اعتقادي الراسخ بأننا، تحت رئاستكم المقتردة، سنعمل بقوة نشطة في مؤتمر نزع السلاح لإجراء مزيد من المفاوضات المثمرة والبناءة. وفي الوقت نفسه، أستطيع أن أؤكد لكم دعم وتعاون وفدي على النحو الأوفى في مساعيها المشتركة.

وأضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين لأهنئ السفير بيترتش على حصوله على الجائزة.

طلب وفدي الكلمة اليوم لكي نضم صوتنا إلى أصوات الأعضاء الآخرين الذي تكلموا سابقاً للاحتفال بالذكرى السنوية على دخول اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام أو اتفاقية أوتوا حيز النفاذ، في ١ آذار/مارس. ويتطلع وفدي قدماً للاحتفال بهذه الذكرى السنوية بصفة خاصة بسعادة وافتخار.

في ٢٠ شباط/فبراير، أي منذ أسبوع واحد على وجه التحديد، أودعت حكومة إندونيسيا صك تصديقها لدى الأمم المتحدة في نيويورك، وبذلك أصبحت الدولة الطرف الـ ١٥٣ في اتفاقية حظر الألغام. وأعرب عن تقديري الحقيقي للسفير أحمد أوزومكو سفير تركيا والسفيرة كارولان ميلار سفيرة أستراليا اللذين ذكرا ذلك الإيداع في بيانيهما. ونظراً إلى أن إندونيسيا كانت بلداً من البلدان الأصلية التي وقعت على الاتفاقية في عام ١٩٩٧، جاء هذا الإيداع بعد فترة انتظار طويلة ليس فحسب من جانب المجتمع الدولي، بل أيضاً من جانب الشعب الإندونيسي بصورة عامة. لقد كانت عملية التصديق طويلة وشاقة فعلاً، نظراً لظروف فترة الانتقال التي شهدتها إندونيسيا خلال السنوات العشر الماضية.

وبانضمام إندونيسيا إلى اتفاقية أوتوا تؤكد مرة أخرى التزامها الثابت بتحقيق نظام عالمي لنزع السلاح بصورة عامة وبصورة خاصة بإيجاد عالم خالٍ من الألغام. ونأمل بإخلاص في أن تتبع هذه الخطوة بلدان أخرى لا تزال خارج الاتفاقية، وبصورة خاصة البلدان الواقعة في منطقة جنوب شرق آسيا، التي تعتبر واحدة من أكثر مناطق العالم تأثراً بالألغام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير ويوسونو على بيانه، وأرى الآن وفدي الجزائر وفنزويلا، اللذين رفعوا لوحتي اسميهما لطلب الكلمة. أعطي الكلمة لوفد الجزائر.

السيد خليف (الجزائر): سعادة الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها الوفد الجزائري الكلمة تحت رئاستكم نود أن نعرب لكم عن تهانينا الحارة لرؤيتكم رئيساً لأعمال مؤتمر نزع السلاح. ونؤكد لكم دعم الوفد الجزائري لأعمالكم ونغتنم هذه المناسبة لنهنئ الممثل الدائم للمملكة المتحدة على تعيينه منسقاً لهذا الموضوع. وأضم صوتي أيضاً إلى أصوات المتكلمين السابقين لتهنئة الممثل الدائم للنمسا السيد بيترتش، على الجائزة التي حصل عليها.

ونود أن نقدم أيضاً تهانينا الخاصة بمناسبة الذكرى العاشرة على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد المعروفة باسم اتفاقية أوتوا، ومن خلال هذه الكلمة نهنئ كل المجموعة الدولية.

وتشكل اتفاقية أوتوا الإطار الأمثل لمعالجة مسألة الألغام معالجة جذرية في مستوى طموح وآمال المجتمع الدولي، لا سيما ضحايا الألغام. وتشكل أيضاً إطاراً للشراكة وتضامن حقيقيين بين الدول المتضررة من جهة والدول المانحة من جهة أخرى. وتشكل كذلك إطاراً للشراكة بين الدول والمنظمات الحكومية الدولية وكذلك المنظمات الجهوية والمجتمع

المدين. وهذه الاتفاقية لن تُرجع بالتأكيد ولن تُصلح عاهة مستندمة سببتها هذه الأسلحة العمياء ولن تُصلح أيضاً الآثار النفسية العميقة التي تُحدثها، لكنها تشكل حجر الزاوية في الحد من وجود ضحايا جدد ومأساة جديدة.

ومنذ اعتماد هذه الاتفاقية تحققت إنجازات كثيرة ذكرتها الممثلة الدائمة لأستراليا بصفتها رئيسة المؤتمر السابع للدول الأطراف. ولقد اعتمدت الدول الأطراف في المؤتمر الأول لاستعراض الاتفاقية، الذي عقد في نيروبي، إطاراً وخارطة طريق لتحرير العالم من هذه الأسلحة المقيتة. ومنذ ذلك الحين والدول الأطراف تعمل سنوياً في عمل تقييمي لما تم إنجازه ولتحديد أولويات المستقبل. وبالفعل تم تجسيد الشيء الكثير لكن الأهم، أن التحدي الرئيسي الذي يواجهنا يكمن في محدودية عالميتها. ولا تزال دول كثيرة خارج إطار هذا الصك. وهذه المناسبة أعرب لممثل إندونيسيا عن سعادتنا لرؤية بلده ينضم إلى هذا المسعى الإنساني النبيل، ونجدد الدعوة إلى الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية لكي تبادر إلى الانضمام إلى مسعانا لجعل هذه الأسلحة في قاموس الماضي.

ويكمن التحدي الثاني في العدد الهائل من الألغام الموجودة هنا وهناك في مختلف مناطق العالم. ويقدر الجزائر، بوصفه بلداً متضرراً ورث الملايين من الألغام المضادة للأفراد على حدوده الشرقية والغربية من الفترة الاستعمارية، عمق حجم هذه المأساة وهذه الأزمة. ولذلك نأمل في تعزيز التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي من أجل مساعدة الدول المتضررة كي يتسنى لها أن تفي بالتزاماتها. وأخيراً نؤكد لكم يا سعادة الرئيس استعداد الجزائر وإصرارها الدائم على العمل لتنفيذ التزاماتها التي تعهدت بها بموجب اتفاقية أوتواوا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل الجزائر على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس، وأعطي الكلمة الآن لوفد فتزويلا المقرر.

السيد آرياس (فتزويلا) (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه هي المرة الأولى، يا سعادة الرئيس، التي يتكلم فيها وفدي خلال فترة رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم هذه المسؤولية الكبيرة، وأؤكد لكم أنكم تستطيعون أن تعتمدوا على دعم وفد جمهورية فتزويلا البوليفارية التام.

يعتبر بلدي أن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يعد تديراً إيجابياً لبناء الثقة قصد به أن يسهم في المحافظة على الشفافية في شراء وبيع الأسلحة التقليدية. وبالرغم من ذلك من الملائم أن تجرى مفاوضات متعددة الأطراف لغرض توسيع طبيعة ونطاق هذا السجل، لأن شكله الحالي لا ينم عن وجود توازن في طريقة تناول مواضيع نزع السلاح، وتحديد الأسلحة وعدم انتشارها.

وتعتبر جمهورية فتزويلا البوليفارية أن فئات الأسلحة المتضمنة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية تمييزية، لأنها تتجاهل أنواعاً أخرى من الأسلحة التي تشكل في بعض الحالات أخطاراً أكبر تهدد السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، من الضروري تضمين أسلحة الدمار الشامل ونظم إطلاقها والتطورات التكنولوجية في هذا المجال في السجل وبذلك يسهل صبغه بالصيغة العالمية بوصفه تديراً انتقالياً نحو حظر هذه الأسلحة حظراً تاماً، وهذا الحظر هو الحل الوحيد الأكيد للتخلص من الأخطار المرتبطة بهذه الأسلحة.

وينبغي التأكيد على أنه، بالرغم من وجود اتفاقات دولية تحظر أسلحة الدمار الشامل وتقيدها وتنظمها، لا يتوفر لدى المجتمع الدولي رصيد مفصل عن المخزونات من تلك الأسلحة، ولذلك سيقدم تضمينها في السجل نظرة أكثر شمولاً إلى حد كبير على هذه المسألة.

ونعتبر أن من الضروري تحقيق التوازن والشمولية وعدم التمييز في السجل وينبغي أن يعزز السجل أمن جميع الدول على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، بما يتفق مع القانون الدولي. ومن الأهمية أيضاً التأكيد على أن السجل هو وسيلة لبناء الثقة، حسب فهمنا له، ولا بد من التسليم باهتمامات الأمن المشروعة للدول، مع الأخذ في الاعتبار حقها في الحصول على الأسلحة لتلبية احتياجاتها للدفاع عن النفس.

أما فيما يتصل بطريقة تناول البند ٧ من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، موقف بلدي معروف جيداً: نحن نؤيد محتوى الوثيقة CD/1693/Rev.1 فيما يتعلق بالاقترح الذي قدمه السفراء الخمسة، الذي يقرر إضافة إلى الجوانب الهامة الأخرى أن المؤتمر سوف يعين منسقاً خاصاً بموجب البند ٧ من جدول الأعمال المعنون "الشفافية في مجال التسلح" ليلتمس آراء الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح بشأن أنسب طريقة لتناول المسائل ذات الصلة بهذا البند، آخذاً في الاعتبار جميع الآراء دون استثناء أي منها، وأهم الاقتراحات التي يتلقاها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل فنزويلا الموقر شكراً جزيلاً على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها للرئيس، وأنه الآن بوفد الأردن، الذي طلب الكلمة. وأرحب بالأردن ترحيباً حاراً بصفة مراقب جديد في المؤتمر. أعطي الكلمة الآن للسيد الحسيني.

السيد الحسيني (الأردن): اسمح لي، ياسعادة الرئيس، في البداية أن أتوجه بالشكر والتقدير لرئاستكم الكريمة ولأعضاء مؤتمركم الموقر على قبول مشاركة الأردن في دورة عام ٢٠٠٧ بصفة مراقب. كما أشكركم على تفضلك بالسماح لي بإلقاء هذه الكلمة.

يولي الأردن اهتماماً كبيراً بموضوع الألغام الأرضية المضادة للأفراد. فالمعاناة الهائلة التي يعانيها ضحايا هذه الألغام، والآثار الجسدية والنفسية التي تصاحبهم هي السبب الرئيسي وراء وضع الاتفاقية الأسرع انتشاراً في مجال نزع السلاح وهي اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد أو ما يعرف باتفاقية أوتاوا التي جعلت من إنهاء هذه المعاناة شعارها وهدفها.

والأردن الذي يسعى بكل جهد لإنهاء هذه المعاناة ليس فقط على الصعيد الوطني بل أيضاً على الصعيد الدولي يفتخر اليوم بأنه سيستضيف ويترأس الاجتماع الثامن للدول الأطراف في الاتفاقية الذي سيعقد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم، ليكون بذلك الدولة الأولى في منطقة الشرق الأوسط التي تستضيف هذا الاجتماع وتستقطب فيه اهتمام المجتمع الدولي لهذه القضية.

الاجتماع القادم سيعقد عقب الذكرى السنوية العاشرة على وضع الاتفاقية في أوسلو في عام ١٩٩٧، ويسبق بأسبوعين الذكرى العاشرة لفتح باب التوقيع عليها في أوتاوا. وسيكون مناسبة لمراجعة ما تم إنجازه حتى ذلك التاريخ، والوقوف على أوجه النجاح التي رافقت هذه المسيرة. فبمصادقة إندونيسيا على هذه الاتفاقية قبل أسبوع بلغ عدد الدول الأطراف فيها ١٥٣ دولة. وتم حتى الآن إتلاف ما يقارب ٤٠ مليون لغم من مخزون هذه الألغام لدى الدول الأطراف بما

ففيها الأردن. وأعلنت سبع دول أطراف حتى الآن عن اكتمال تنفيذ المادة الخامسة من الاتفاقية المتعلقة بإزالة الألغام من أراضيها، فيما تم تحقيق تقدم كبير لدى الدول الأطراف الأخرى في تنفيذ هذه المادة. ولا بد هنا من التذكير بالمعايير الجديدة التي وضعتها هذه الاتفاقية في مجال اتفاقيات نزع السلاح وذلك من خلال ما تضمنته من التزامات تجاه ضحايا الألغام الأرضية.

إن الطريق أمام تحقيق الهدف ما زال طويلاً ومليئاً بالتحديات. ويعتبر الأردن الذي يعاني ما يعانيه من مخاطر هذه الألغام، والآثار المحتملة لها على أطفاله ونسائه ورجاله، أن قضية الألغام الأرضية المضادة للأفراد لا تزال مشكلة كبيرة تحتاج إلى كل جهد ممكن ليس فقط من أجل حلها بل أيضاً من أجل زيادة الاهتمام العالمي بها أينما وجدت.

ويأمل الأردن أن يهيئ الاجتماع القادم فرصة لاستعراض التحديات التي تواجه تنفيذ هذه الاتفاقية، والوسائل الرشيدة والفعالة لتجاوزها. وإذ يعرب الأردن عن سروره لمشاركة الدول الأعضاء في أعمال الاجتماع القادم للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، يأمل بشكل خاص أن يكون ذلك الاجتماع مناسبة للدول غير الأطراف لكي تنضم إلى جهودنا المجتمعة في سبيل إنهاء هذه المأساة الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر شكراً جزيلاً وفد الأردن على بيانه وأحيط علماً بأنه لا يوجد وفد آخر طلب الكلمة. ونتيجة لذلك، أبلغ مؤتمر نزع السلاح بأن الجلسة العامة المقبلة ستعقد يوم الثلاثاء ١٦ آذار/مارس في الساعة ١٠/١٠.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥

— — — —